



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

١٠٥٨

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

نظريات تسعير الأصول الرأسمالية ومدى إمكانية تطبيقها على مصر

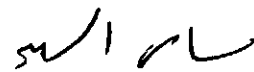
رسالة مقدمة من
الطالبة/ إيمان محمود خليل مصطفى الجزار
لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

تحت إشراف

أ.د. نجوى عبد الله سمك
الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية



أ.د. سامي السيد فتحي
الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء.....

إلى أبي الحبيب

**إجلالا وحبا وعرفانا
لن توفيك الكلمات
قدر حقك وفضلك**

إلى أمي الغالية

**نجم الحنان والحب
تقديرا واحتراما
أعانني الله على إسعادك**

إلى أخي

وفاء وتقديرا

إلى زوجي وابني محمد

**اعتذارا لتقصيري تجاههما
من أجل إتمام الدراسة**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،
والصلاة والسلام على أشرف الخلق، سيدنا محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم.
وبعد.....

يسعدني أن أسجل شكري وعرفاني بالجميل، لكل من أسهم
بجهد وعلمه ونصحه للمساعدة في إتمام هذه الرسالة، وعلى رأس
هؤلاء الأستاذ الدكتور / سامي السيد الأستاذ بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، والأستاذ الدكتور / نجوى عبد الله سمك،
الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لقبولهما
الإشراف على هذه الرسالة ولسعة صدرهما، ومساندتهما لي، فلولاهما
لما ظهرت هذه الرسالة إلى النور.

ويسعدني كذلك تقديم شكري العميق لكل من الأستاذ
الدكتور / منير إبراهيم هندي، الأستاذ بكلية التجارة جامعة
طنطا، والأستاذ الدكتور / فخري الفقي، الأستاذ بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، لقبولهما الاشتراك في لجنة المناقشة
والحكم.

وأيضاً أسجل شكري وامتناني للدكتور منير إبراهيم هندي
لتوجيهاته القيمة لي، والتي ساعدتني على إتمام هذه الرسالة.
وأخيراً، أشكر أعضاء أسرتي الصغيرة والكبيرة، وأهلي جميعها
لسعة صدورهم ولدعائهم لي حتى أتى هذا العمل.

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني		المقدمة
٣٤	نماذج العوامل المتعددة.		الفصل الأول
٣٤	نماذج المتعددة العامة.	١	نشأة نظريات تسعير الأسهم
٣٧	نماذج العوامل الصناعية.		المبحث الأول:
	المبحث الثالث		أهمية التسعير العادل للأصول
٣٩	نظرية تسعير المراجعة.	٢	الأسهم في سوق الأوراق المالية.
	فروض نظرية تسعير		المبحث الثاني:
٣٩	المراجعة.		ظروف نشأة نموذج تسعير الأصول
	ماهية نظرية تسعير	١١	الأسهم.
٤٠	المراجعة.	١٢	فروض نظرية المحفظة.
	الاستخدامات المختلفة لنموذج	١٢	فكرة التنويع عند ماركوتز.
٤٢	APT.		المحفظة المثلى وكيفية اختيارها
	علاقة نظرية APT بنموذج	١٤	وفقا لماركوتز.
٤٤	CAPM.		التطورات التي طرأت على تحليل
	الفصل الثالث	١٨	ماركوتز.
	نماذج تسعير الأصول		الفصل الثاني
٤٨	الأسهم: بين النقد والتطبيق.	٢٢	نظريات تسعير الأصول الأسهم.
	المبحث الأول		المبحث الأول
	الانتقادات التي وجهت لنماذج	٢٣	نموذج تسعير الأصول الأسهم.
٤٩	تسعير الأصول الأسهم.		فروض نموذج تسعير الأصول
	الاقتصار على مخاطر السوق	٢٣	الأسهم.
٤٩	كمصدر وحيد للمخاطر.		بناء نموذج تسعير الأصول
	عدم واقعية فروض نموذج	٢٥	الأسهم.
٥٢	CAPM.		الاستخدامات المختلفة لنموذج
	إسقاط فرض إمكانية	٣٠	تسعير الأصول الأسهم.
	الإقراض والاقتراض عند معدل		

٧٨	اختبار APT عن طريق تحديد العوامل التي تؤثر على عوائد الأوراق المالية.	٥٣	العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر.
٨٠	اختبار APT عن طريق تحديد مجموعة من المحافظ التي تؤثر على عوائد الأوراق المالية.	٥٣	إسقاط فرض وجود معدل العائد الخالي من المخاطر.
٨٢	الفصل الرابع تسعير الأوراق المالية في السوق المصري	٥٤	إسقاط فرض إمكانية الإقراض والاقتراض عند نفس معدل العائد الخالي من المخاطر.
٨٣	المبحث الأول خصائص سوق الأوراق المالية في مصر	٥٧	إسقاط فرض عدم وجود الضرائب.
٨٣	البنية المؤسسية.	٥٨	إسقاط فرض تجانس توقعات المستثمرين.
٨٤	شركات الاستثمار.	٥٩	إسقاط فرض عدم قدرة أي مستثمر بمفرده التأثير على سعر السهم.
٨٥	شركات الوساطة.	٦٠	إسقاط فرض قيام المستثمرين باتخاذ قراراتهم خلال فترة زمنية واحدة.
٨٧	شركات الخدمات حجم سوق الأوراق المالية ودرجة تركزه.	٦٢	المبحث الثاني اختبار نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.
٩١	الأوراق المالية في مصر. المبحث الثاني تطبيق نموذج العوامل المتعددة على سوق الأوراق المالية في مصر.	٦٨	المبحث الثالث الدراسات التطبيقية لنموذج العوامل. المبحث الرابع الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار نموذج المراجعة.
٩٦	بناء النموذج.	٧٣	تقدير العوامل ومعاملات الحساسية آنيا.
٩٧	البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.	٧٥	اختبار APT عن طريق تحديد الصفات المميزة للأوراق المالية.
٩٩	تقييم النتائج.	٧٦	
١٠٦	الخاتمة.		

	فهرس الملاحق		فهرس الأشكال
II	ملحق (١): بيانات المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة	١٥	شكل (١): منحنيات السواء والمنفعة لمستثمر ييغض المخاطر.
III	ملحق (٢): بيانات الشركات محل الدراسة	١٦	شكل (٢): المحفظة الخطرة المثلى للمستثمر الذي ييغض المخاطر
	ملحق (٣): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لنموذج	١٨	شكل (٣): حد غير مقعر للمجموعة الممكنة
XX	الاتحدار عن الفترة محل الدراسة.		شكل (٤): المجموعة الكفاءة مع إضافة فرض إمكانية الإقراض والاقتراض ومع وجود استثمار
		١٩	خالى من المخاطر
		٢٩	شكل (٥): خط سوق الأوراق المالية
		٥٥	شكل (٦): الحد الكفاء عند اختلاف معدل الفائدة على الإقراض والاقتراض.
		٨٨	شكل (٧): رأس المال السوقي.
		٩٠	شكل (٨): درجة تركيز السوق من حيث رأس المال السوقي
			فهرس الجداول
		٦٣	جدول (١): الدراسات التي أثبتت تحقق نموذج CAPM.
		٦٥	جدول (٢): الدراسات التي رفضت نموذج CAPM.
		٩٣	جدول (٣): خصائص العائد في السوق المصري عام ٢٠٠٠.
		١٠١	جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار.

مقدمة

اتجهت العديد من الدول النامية إلى تبني برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي، في إطار التحول إلى آليات السوق، لتهيئة اقتصادياتها لمواجهة الاتجاهات العالمية للعولمة، وتعظيم العائد من التعامل الخارجي. مما أدى إلى تعاظم أهمية أسواق الأوراق المالية في الدول النامية، لسد الفجوة الادخار والاستثمار من خلال تعبئة المدخرات من الداخل والخارج، مما يؤدي إلى مستوى ملائم من النمو الاقتصادي، وتوفير مصادر التمويل لأوجه الاستثمار المختلفة.

تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها السوق، في التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، فتوجه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر كفاءة أو ربحية. ويتم ذلك من خلال التسعير العادل للأوراق المالية المتداولة فيه، بما يعني أن تعكس أسعار الأسهم في السوق الأداء المستقبلي للشركات المصدرة للأسهم (Francis, 1986)؛ (Samuels and Wilkes, 1986). فعندما يشتري المستثمرون أسهم شركة ما، فإن ذلك يعني أنهم يشترون عوائد مستقبلية. وبالتالي يتوقع زيادة الطلب على أسهم الشركات التي تتاح لها فرص استثمارية واعدة، مما يرفع من قيمة الأسهم السوقية، ويمكنها من إصدار المزيد من الأسهم وبيعها بسعر ملائم مما يعني زيادة حصيله الإصدار.

لذلك شغلت قضية تسعير الأصول الرأسمالية ومحدداته، أدبيات الاقتصاد المالي لعقود زمنية طويلة ومتتالية. فبدأت، منذ بداية الستينيات، تظهر نظريات تبحث عن الكيفية التي يتم بها تسعير الأصول الرأسمالية. أثارت هذه النظريات الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض، إلا أن ظهورها أدى إلى قيام العديد من الدراسات التطبيقية، تبحث في إمكانية تطبيق هذه النظريات على الأسواق المالية العالمية.

لذلك تهدف الدراسة إلى تحليل أهم نظريات تسعير الأصول الرأسمالية، من حيث ظروف نشأة تلك النظريات، وأهم فروضها والانتقادات التي وجهت لها، وأثرها على ما تبعها من نظريات. ثم تحديد أكثر هذه النظريات ملاءمة للسوق المصري، ومدى إمكانية تطبيقها على الحالة المصرية.

منهجية الدراسة

سوف يتم استخدام الأساليب الكمية متمثلة في نموذج انحدار متعدد، لمقطع عرضي، وسلاسل زمنية للشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية في مصر، وهو ما يطلق عليه Pooled Data، خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ (بيانات ربع سنوية). ويتم من خلال هذه الأساليب الكمية، تطبيق النظرية الأكثر ملاءمة للسوق المصري.

وبناء على ذلك سوف تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول. الفصل الأول يتناول ظروف نشأة نظريات تسعير الأصول الرأسمالية، وذلك من خلال مبحثين، فيعرض المبحث الأول وظائف سوق الأوراق المالية وأهمية التسعير العادل للأصول الرأسمالية. ويتعرض المبحث الثاني لظروف نشأة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، من خلال تناول نظرية المحفظة وما تلاها من تطورات.

ويتناول الفصل الثاني نظريات تسعير الأصول الرأسمالية، من حيث ماهيتها وفروضها، فالمبحث الأول يعرض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، والذي يعد أول نموذج، ظهر في الأدبيات، لتسعير الأصول الرأسمالية. أما المبحث الثاني فيعرض نموذج العوامل المتعددة. وأخيرا، يتناول المبحث الثالث نظرية تسعير المراجعة.

ويتم في الفصل الثالث عرض أوجه النقد التي تعرضت لها نظريات تسعير الأصول الرأسمالية، كذلك أهم الدراسات التطبيقية التي قامت بتطبيق تلك النظريات، وذلك من خلال أربعة مباحث. المبحث الأول يعرض أهم الانتقادات التي وجهت لتلك النظريات. والمبحث الثاني يتناول أهم الدراسات التطبيقية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية. ويتعرض المبحث الثالث لأهم الدراسات التطبيقية التي تناولت نموذج العوامل المتعددة، أو التي حاولت تحديد هذه العوامل. أما المبحث الرابع، فيعرض أهم الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار نموذج المراجعة.

ويتناول الفصل الرابع تسعير الأوراق المالية في السوق المصري. فيتم في المبحث الأول دراسة خصائص سوق الأوراق المالية في مصر. ثم يتم في المبحث الثاني، تطبيق

نموذج العوامل المتعددة علي سوق الأوراق المالية في مصر، وعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

خطة الدراسة

الفصل الأول: نشأة نظريات تسعير الأصول الرأسمالية.

المبحث الأول: أهمية التسعير العادل للأصول الرأسمالية في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: ظروف نشأة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

الفصل الثاني: نظريات تسعير الأصول الرأسمالية.

المبحث الأول: نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

المبحث الثاني: نموذج العوامل المتعددة.

المبحث الثالث: نظرية تسعير المراجعة.

الفصل الثالث: نظريات تسعير الأصول الرأسمالية: بين النقد والتطبيق.

المبحث الأول: الانتقادات التي وجهت لنماذج التسعير.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية لنموذج العوامل المتعددة.

المبحث الرابع: الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار نموذج المراجعة.

الفصل الرابع: تسعير الأوراق المالية في السوق المصري.

المبحث الأول: خصائص سوق الأوراق المالية في مصر.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج العوامل المتعددة علي سوق الأوراق المالية في مصر.